بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

تلقيه

السكرتير الأول / جواهر إبراهيم الدعيج الصباح

أمـــام

لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار

(اللجنة الرابعة)

الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للامم المتحدة

البند (54): تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطينى وغيره من السكان العرب فى الاراضى المحتلة

مقر الامم المتحدة – نيويورك

الثلاثاء الموافق 7 نوفمبر 2017

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي بداية أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على ما بذلوه من جهدٍ واضح في التقرير المقدّم من اللجنة في الوثيقة (**A/72/539**) رغم القيود والعراقيل التي تضعها إسرائيل لتقيد عمل اللجنة وعدم تعاونها معها تعاون كامل، إلا ان اللجنة استطاعت ورغم الصعوبات من اعداد هذا التقرير، والتي أشار ت فيه وبشكلٍ واضح وصريح إلى استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية، التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ضد السكان الفلسطينيين وغيرهم داخل الأراضي المحتلة، مما أدّى إلى تدهور حالة حقوق الإنسان تدهوراً شديداً زادت من معاناتهم، واضحوا يعيشون في ظروف إنسانية واقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة.

وعلي سبيل المثال ما تم ذكره في تقرير اللجنة من تفاقم ازمة الكهرباء التي استمرت اثناء بعثة اللجنة وتأثيرها على البنية التحتية الصحية والبنية التحتية للصرف الصحي المتهالكة بالفعل، والذي تعد من احدى اهم المسائل الرئيسية البارزة التي ادت الى اجبار المستشفيات على خفض خدماتها مما ادى الى الحصول على الرعاية الاساسية بشكل محدود.

السيد الرئيس،

تشير اللجنة في تقريرها إلى استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية الممنهجة والتوسع في بنائها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يمثله ذلك من انتهاك صارخ وجسيم متعمد للقانون الدولي.

وكما يؤكّد التقرير مواصلة إسرائيل في هذا الصدد تحدّيها للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والإنساني من خلال استمرارها في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما صاحبه من زيادة مطردة في نسبة بناء المستوطنات بواقع **40**٪ لعام 2016 مقارنة بعام 2015، وتشكل تصرفات الحكومة الإسرائيلية هذه، أكبر دليل على تعنتها وعدم مبالاتها وإصرارها على عدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتأكيداً على عدم مصداقيتها في التوصل إلى حل سياسي نهائي ودائم يشمل وجود دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل الرابع من يونيو 1967، عاصمتها القدس الشرقية.

السيد الرئيس،

إننا إذ نبدي تقديرنا لتوصيات تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، ونود التأكيد على موقف دولة الكويت تجاه النقاط التالية:

أولا: تجديد دعمنا الكامل وموقفنا الثابت، لنضال الشعب الفلسطيني، لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وفقاً لحدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانيا: نطالب بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين، وإرسال لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق، حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والتحقق على مدى التزام إسرائيل بأحكام وقواعد القانون الدولي، بهذا الشأن.

ثالثا: نستنكر استمرار الحصار غير القانوني واللاإنساني، على قطاع غزة الذي يشكل انتهاكاً آخر من قبل إسرائيل، لقرار مجلس الأمن 1860، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

رابعا: مطالبة إسرائيل بسرعة التوقف عن أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، وضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن الأخير بهذا الشأن رقم 2334 الصادر في ديسمبر 2016، مع أهمية وفاء إسرائيل بالتزاماتها القانونية حيال الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية عام 2004، بشأن عدم مشروعية الجدار الفاصل.

خامساً: نجدّد مطالبتنا بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن 497 الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري، والعودة إلى خط الرابع من يونيو 1967 والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

سادساً: نجدّد دعمنا لطلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وباعتباره خطوة للأمام من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث يمثل ذلك طموحنا.

السيد الرئيس،

ختاماً،، نود التأكيد على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته تجاه إلزام إسرائيل بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والتعاون معها، ووقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني، داخل الأراضي المحتلة، والالتزام بالحل السلمي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن، **242، 338، 1397، 1515**، وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى الوصول إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، بما فيها المبادرة العربية لعام 2002.

وشكرا السيد الرئيس ،،،